تم بواسطتها ادارة عملية التوزيع من ناحية ثانية، آثاراً سلبية في المجرى الفعلي لعملية تنمية الصمود الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال. وكان لنجاحات الكم الجزئية في عملية تحديث المظاهر المرفقية داخل الارض المحتلة في فترة دعم «الصمود» ملفّعة باستمرارية استذكار صعوبة وخصوصية الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال، أثر تبريري في التغاضي عن مناحي الفشل الأساسية واسقاط اسبابها على عوامل خارجية. فقد كان في ذلك ازالة عبء ضرورة تحمّل المسؤولية واجراء مراجعة تقويمية ذاتية. فمثل هذا الاجراء كان سيفتح الباب أمام طرح تساؤلات والوصول الى مكاشفات ومحاسبات مثيرة ومحرجة، هو ما أدّى الى تفضيل عام على ابقاء الوضع على حاله. ونتيجة لهذا الموقف تمّ القفز عن الكثير من الانتهاكات والتسيبات والتجاوزات حتى استشرى الفساد في عملية دعم «الصمود»، كل ذلك تحت اعتبار ان «النجاح الجزئي أفضل من العدم». ولم يتمّ اتخاذ الحيطة من ان للفساد آثار سلبية ومدمّرة وطويلة الأمد على المجتمع، ولا يمكن تبريرها بتحقيق بعض النجاحات الآنية والمموّلة خارجياً، والتي تغطي بنية المجتمع التقليدي بقشرة مظهرية.

وهكذا اندلعت الانتفاضة الفلسطينية وعملية دعم «الصمود» تواجه العديد من السلبيات، وتنأى عن الدخول في عملية محاسبة للذات. وأدّت ضغوطات المرحلة الانتفاضية الى اسدال الستار على ضرورة والحاحية اجراء المراجعة التقويمية الذاتية للوضع الفلسطيني، خاصة في ما يتعلّق بآليات ونتائج الدعم الخارجي للداخل. فالمرحلة الجديدة اعتبرت غير ملائمة لذلك، وبالعكس أدّت سياقاتها واعتباراتها، خاصة تصاعد الاجراءات الاحتلالية القمعية وتزايد الضغوطات على فلسطينيي الضفة والقطاع، الى تبلور قناعة سريعة بضرورة ضخ مساعدات مالية الى الارض المحتلة عبر مختلف القنوات المتاحة، وتخطي جميع اجراءات الرقابة والمحاسبة، والتي كانت، اصلاً، ضعيفة وغير فعّالة. فالمرحلة اعتبرت مرحلة «طوارىء» تحتاج الى معالجة مكثّفة وطارئة.

وبدأت الأموال تتدفّق من الخارج الى الداخل، وتصرف بيسر «الطوارىء» على أغراض متعددة، من قبل مصادر متعددة. ولأنها اعتبرت مرحلة «طوارىء»، بدأت المساعدات تصرف بدون عناية كبيرة للتخطيط والتنسيق والتوزيع والمحاسبة والتقويم. ودخل على خط «التنمية» الخارجي كثير من المهتمين بتقديم المساعدة الانسانية للشعب الفلسطيني، وأيضاً الكثير من المهتمين بلعب ورقة التأثير السياسي. أمّا في الداخل، فانضمّ الى هذا الخط الكثير من المنتفعين الذين وجدوا في أوضاع «الطوارىء» منفذاً لتحقيق مكاسب ذاتية. وكانت النتيجة أن صرفت أموال كثيرة، ولكن بكثير من البعثرة والتكرار؛ اذ شهدت المرحلة ترسيخ «الفئوية التنموية» لاحقاً لترسخ «الفئوية السياسية». وأصبحت المشاريع التنموية تبعاً لذلك تتمّ في أربعة أو خمسة مكرّرات، و«الكعكة التنموية» تقسّم على «الفصائل التنموية». وازداد التكسّب وأصبحت «التنمية» سلعة للمتاجرة في الكثير من الاحيان، يشتغل بها «خبراء» محليون وأجانب. وانتشرت «دراسات الجدوى»، وازداد ما يُنفق عليها من أموال، وما تدرّه على «الخبراء» من أموال. ونتيجة للفوضى «التنموية»، أصبحت «التنمية» لعبة يتقنها عدد متزايد من الناس، ومطيّة تستخدمها الكثير من الجهات لتحقيق الاختراق السياسي في البلاد.

ووقعت أزمة الخليج وحرب الخليج. ومع انتهاء الازمة، بدأ يتطور، لأسباب مختلفة، الاهتمام بايجاد حل سياسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية تتعرّض لحصار سياسي واقتصادي شديد، بهدف تليين مواقفها، ومن ثم تهميش وجودها. وفي المقابل، بدأ التركيز ينصبّ على الداخل لابراز قيادة وطنية محلية لتقوم هي، أيضاً، بتليين مواقف الخارج، والدخول بعملية التسوية السياسية. وبدأت المساعدات تأخذ منحى سياسياً، أكثر من